

# دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

## *A study of the policies to improve the competitiveness of the Algerian economy*

بن ثابت علال<sup>1\*</sup>، بن خيرة الطاهر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)، [all\\_benth@yahoo.fr](mailto:all_benth@yahoo.fr)

<sup>2</sup> جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)، [taha.benk@hotmail.com](mailto:taha.benk@hotmail.com)

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/20

تاريخ الاستلام: 2021/10/15

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية على دراسة سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري. فلقد أصبحت قضية التنافسية أو القدرة التنافسية للدول، من بين المواضيع الهامة التي تطرح للنقاش، خاصة عند مباشرة عمليات تحرير التجارة الخارجية. والجزائر، بصفتها إحدى الدول التي ما فتئت تفتتح على العالم الخارجي، سيوضع اقتصادها على المحك، من خلال قابليته للمنافسة والصمود في وجه المؤسسات الدولية التي تتمتع منتجاتها بعنصر الجودة والتنوعية والتحكم في تكاليفها.

وعلى هذا الأساس، فإن الاقتصاد الجزائري بكامل مؤسساته مطلوب منه أكثر من ذي قبل، تطوير وتحسين قدرته التنافسية. ويكون ذلك بإتباع سياسات وخطط جريئة ترمي إلى جعل المؤسسات الجزائرية تتمتع بخصائص، تستطيع من خلالها مواجهة نظيراتها، ليس في السوق الجزائرية فحسب وإنما حتى في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: تنافسية؛ مؤشر التنافسية العالمية؛ وضعية اقتصادية للجزائر؛ سياسات تحسين التنافسية.

تصنيف G30 ، H70:JEL

### Abstract:

This paper aims to study policies to improve the competitiveness of the Algerian economy. The issue of the competitiveness of States has become one of the important topics for discussion, especially in the liberalization of foreign trade. Algeria, as one of the countries that is opening up to the outside world, will put its economy at stake, through its competitiveness and resilience in the face of international institutions whose products have the element, quality and cost control.

The Algerian economy with all its institutions is more than ever required to develop and improve its competitiveness. This is followed by bold policies and plans aimed at making Algerian institutions have characteristics in which they can face their counterparts, not only in the Algerian market but also in international markets.

**Keywords:** Competitiveness; Global Competitiveness Index; Algeria's Economic Position, Competitiveness Improvement Policies.

**Jel Classification Codes:** H70 ،G30

\*المؤلف المرسل: بن ثابت علال [all\\_benth@yahoo.fr](mailto:all_benth@yahoo.fr)

## 1. مقدمة:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتسم بتحرير قيود التجارة العالمية، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، وبخاصة الدول النامية. إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، لتلك البلدان كذلك إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته.

والجزائر، باعتبارها إحدى الدول التي باشرت إصلاحات وإجراءات تمكّنها من الاندماج في ذلك الاقتصاد العالمي، والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح في ظل تسارع معدلات التبادل التجاري العالمي، أصبحت اليوم أكثر من معنية بشأن تطوير قدرتها التنافسية.

كما أن دخول الاقتصاد الجزائري هذه المرحلة سيفتح أمامه إما فرصاً كبيرة للتطور والنمو، وذلك بإيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، لكن هذا مرهون بقدرة المؤسسات الجزائرية على منافسة نظيراتها الأوروبية خاصة في القطاعات خارج المحروقات. وإما سيجد أمامه تحديات جسام وتكاليف باهظة، إذ ستجد المؤسسات الجزائرية منافسة قوية على مستوى السوق الداخلية فضلاً عن السوق الدولية، وهو ما يعني وجود حالة منافسة مفتوحة، البقاء فيها للمؤسسات الأكثر كفاءة.

ومحاولة جعل المؤسسات الجزائرية تنافسية يحتاج إلى وسائل بشرية ومالية ضخمة، وإلى جهد ووقت متواصل وإلى التنسيق بين مختلف القطاعات وإلى تعبئة جميع الموارد والطاقات. كل ذلك يفرض على السلطات الجزائرية اتخاذ سياسات وخطط تمكن من رفع القدرة التنافسية والنهوض بمستوى المؤسسات وزيادة إنتاجيتها وتحسين فعالية الوظائف الإنتاجية للاقتصاد ككل.

فكيف يمكن إذا جعل الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ وما هي أهم السياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية؟

وهو ما نحاول التطرق إليه في هذه الورقة البحثية من خلال المحاور التالية:

I. مفاهيم عن التنافسية؛

II. مؤشرات تنافسية للاقتصاد الجزائري؛

III. سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

## 2. مفاهيم عن التنافسية:

كثيرة هي النقاشات المرتبطة بموضوع التنافسية، من ذلك صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وعلى أي مستوى تتم دراستها، وكيف يمكن قياس تنافسية دولة أو مؤسسة ما. نحاول في هذه الفقرة إعطاء صورة شاملة عن التنافسية أو القدرة التنافسية، حتى نتمكن فيما بعد من محالة تبيان تنافسية الاقتصاد الجزائري.

1.2 مفهوم التنافسية: لتقديم مفهوم عام عن التنافسية، نستعرض جملة من التعاريف، كما وردت لأصحابها، ثم نحاول إعطاء مفهوم شامل لها.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية على أنها : "قدرة المؤسسات، الصناعات، والقطاعات و الدول والمجموعات العالمية على توليد، وبشكل دائم، دخل ومستوى عمالة مرتفع نسبيا، وفي الوقت نفسه مواجهة المنافسة الدولية" (Baron, 2006, p. 13).

من خلال هذا المفهوم العام، نلاحظ أن تعريف التنافسية يختلف باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن مؤسسة أو قطاع أو دولة (المعهد العربي للتخطيط):

فالتنافسية على صعيد المؤسسة " تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية ( العمل ورأس المال و التكنولوجيا)".

أما التنافسية على مستوى القطاع، فهي تعني قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية. و تقاس تنافسية قطاع ما من خلال الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة .

وتنافسية الدولة: تعني قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفرادها. و يقتضي الأمر تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات ذات أجور مرتفعة مثلا حتى يضمن توليد دخول مرتفعة لأفراد الدولة. وبالتالي فإن نمو الدخل الفردي الحقيقي و تطور تركيبة الصادرات و الحصة من السوق الدولية والميزان التجاري، دلالة على تنافسية بلد من عدمه.

ويذكر أن العلاقة ما بين التنافسية على الصّعد الثلاثة المذكورة سابقاً، المؤسسة، والقطاع، والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي للوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة. إلا أن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة حكما، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر لدخل الفرد يعد دليلاً على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي (فريق التنافسية).

والذي يهمنا في هذا الصدد، هو المنافسة على صعيد الدول، والتي تعددت تعريفها كما يلي:

تعرفها هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية بأنها: "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في المنافسة في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين" (علي، 1999، صفحة 172).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فتري أن تنافسية الدول: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل" (وديع، 2003، الصفحات 4-6).

أما الكاتب Aldington فيعرف التنافسية لأمة ما ب قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه Lodge and Scott وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده" (نوير، 2002، الصفحات 4-6).

ويرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على :

01. أن ينتج أكثر وأكفا نسبيا ، ويقصد بالكفاءة :

- تكلفة أقل : من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم؛
- ارتفاع الجودة : وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج؛
- الملائمة : وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق و مرونة كافية في الإنتاج و التخزين و الإدارة.

02. أن يبيع أكثر من السلع المصنعة و التحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، و بالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

03. أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة و بما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

ونرى أن هذا التعريف الأخير لمعهد المنافسة الدولية ، هو أكثر التعاريف دقة وتفصيلا، وبالتالي فتنافسية الدول تتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع جيد لميزان المدفوعات، كما يرتبط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية لبلد ما من جهة، والعلاقة بين الاقتصاد المحلي والعالمي من جهة أخرى.

تميز العديد من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية هي (وديع، 2003، صفحة 7):

- تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
  - التنافسية غير السعرية : باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية .
  - التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
  - التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية. أما القدرة التنافسية فمفهوما بشكل عام يتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير أو إجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها و تحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم، وهكذا فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية تأتي محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها. يمكن إيجازها فيما يلي (علي، 1999، الصفحات 172-173):  
تكاليف الإنتاج: ويعتبر من بين أهم محددات القدرة التنافسية، لارتباطها بتحديد الأسعار النهائية. وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى كلما ارتفعت هذه الأخيرة إلا وانخفضت القدرة التنافسية للمؤسسة او للدولة؛  
الجودة والنوعية: تنعزز القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال رفع وتحسين جودتها، عن طريق الاهتمام بجودة ونوعية مدخلات الانتاج ومستوى مهارات العمال ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة وبالتالي مستوى إنتاجيتهم. وكذلك يتحقق التميز النوعي لمنتج ما من خلال كفاءة نظام التسليم والتسويق والتوزيع وتوفير الخدمات في ما بعد البيع؛  
دور الحكومة: تلعب الحكومة دورا مهما في زيادة القدرة التنافسية من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمات، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- 2.2 مؤشرات قياس تنافسية البلد:
- لقياس مستوى التنافسية، يتم الاعتماد على جملة من المؤشرات ، والتي من خلالها يتحدد المركز التنافسي للمؤسسة او للقطاع او في ما بين الدول. وسيتم التركيز عن أهم مؤشرات قياس تنافسية الدول فقط.

ولقياس تنافسية الدول يتم الاعتماد على كثير من العوامل التي تساعد على تحديد مركز الدولة، ولعل أهم تلك العوامل، نمو الدخل الحقيقي للفرد، والنتائج التجارية للبلد (وديع، 2003، الصفحات 20-22):

1. نمو الدخل الحقيقي للفرد: يعتبر نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومين متلازمان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية من رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة. إذ أن ارتفاع إنتاجية تلك العوامل من شأنه أن يزيد من مستوى الدخل الحقيقي. ونمو الإنتاجية مؤشرا، وغالبا لا يتم التفرقة بين نمو الإنتاجية ونمو الدخل الحقيقي للفرد أو أن تعبير الإنتاجية يستعمل دون دقة وتعبر عن إنتاجية اليد العاملة وفي بعض الأحيان عن إنتاجية العوامل الكلية. وعلى هذا الأساس فإذا كان نمو الدخل الحقيقي يعزى أساسا لنمو تلك العوامل، فإنه بالإمكان استعماله عمليا للتأشير عن تنافسية البلد.

2. النتائج التجارية: وبخاصة استمرارية الفائض في الميزان التجاري، حصة مستقرة في السوق الدولية وتطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة. أ. رصيد الميزان التجاري: فيمكن أن ينجم عن عجز الميزان التجاري عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا. وعجز الحساب الجاري هو صورة معكوسة للفائض في حساب رأس المال والذي يمثل في تحويل من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقيمين على شكل قروض، وكنتيجة للادخار السلبي وحجم القروض المقدمة فإن المؤسسات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر فيها تصبح أقل تنافسية حتى ولم تغير من طبيعة أعمالها.

ب. تركيبة الصادرات وحصة السوق: استعمل بعض الباحثين تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو للقطاعات ذات التقنية العالية. فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو في تزايد فهذا يدل على وجود أو تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة. مما يعنى ان الإنتاجية في تزايد في القطاعات ذات السلع القابلة للإتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد.

ومن المهم كذلك اكتساب حصة من السوق في أكبر في سوق صاعدة، إذ ان هناك ارتباط بين التنافسية وواقع ان يمتلك البلد ميزة نسبية ظاهرة مهمة في سوق مزدهرة.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال... الخ.

ومن بين المؤشرات الدولية المعروفة، التي تصدر مثل تلك التقارير عن تنافسية الدول، ما يلي (المعهد العربي للتخطيط):

تقرير التنافسية العالمي: يعتبر هذا التقرير " (GCR) Global Competitiveness Report " واحداً من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، كونه يستخدم كمؤشر لقياس المقدرة التنافسية لـ 140 دولة سنة 2018، إضافة إلى أن التقرير يعد أداة هامة لتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، مما يتيح المجال أمام رجال الأعمال وأصحاب القرار لتوجيه استثماراتهم وسياساتهم بالشكل الأمثل.

التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات: " Information Society Index (ISI) "، ويستخدم التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات كمؤشر لقياس مدى قدرة الدول على المشاركة في والاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إضافة إلى أنه يعد أداة هامة لتحديد مواطن الضعف في السياسات التكنولوجية المتبعة في الدول المشاركة في التقرير والبالغ عددها 102 دولة. ومن الجدير بالذكر أن التقرير يعتمد على مؤشر جاهزية الدولة للمشاركة في والاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقرير التنافسية العربي: تم إطلاق تقرير التنافسية العربي الأول، المعد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، بشكل رسمي خلال اللقاء، حيث تناول وضع التنافسية وسبل تعزيزها في ست عشرة دولة عربية من خلال مؤشرات مختلفة (الأردن، الجزائر، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن). يذكر أن تقرير التنافسية العربي لم يقدم ترتيباً للدول العربية بحسب مرتبتها التنافسية كما هو الحال في تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن المنتدى سنوياً.

الكتاب السنوي للتنافسية: يعد هذا الكتاب " World Competitiveness Yearbook (WCY) "

" أحد أهم مرجعين عالميين لقياس تنافسية الدول. وهو صادر عن المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD حيث يهدف إلى رصد المرتبة التنافسية للدول المشتركة في الكتاب اعتماداً على (314) مؤشر مصنفة حسب أربعة مجموعات رئيسية هي الأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وبيئة الأعمال، والبنية التحتية.

تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط- الكويت: اصدر المعهد العربي للتخطيط في الكويت ولأول مرة تقرير التنافسية العربية للعام 2003، حيث يسعى المعهد من خلال إصدار هذا التقرير إلى خدمة عملية وضع السياسات وصنع القرار في الدول العربية، بالإضافة إلى اعتبار هذا التقرير خطوة أولية لتطوير قاعدة من المعرفة حول التنافسية على المستوى العربي. يذكر أن التقرير تميز بأنه معد باللغة العربية وبوجهة نظر عربية.

تقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتاج (Heritage Foundations): يستند التقرير في احتسابه لمؤشر الحرية الاقتصادية للدول المشاركة فيه إلى عشرة عوامل أساسية هي: السياسة التجارية، العبء المالي للحكومة، درجة تدخل الحكومة، السياسة النقدية، الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التشريعات والإجراءات، وأنشطة السوق السوداء.

تقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة (Fraser): يركز التقرير في تقييمه للحرية الاقتصادية للدول المشاركة على خمسة مؤشرات رئيسية هي: حجم الحكومة (النفقات، والضرائب، والمؤسسات)، والهيكل القانوني وحماية الممتلكات الفردية الخاصة، وسياسة نقدية حذيفة، وحرية التجارة الدولية، وأنظمة الائتمان، والعمالة، والأعمال.

التقرير العالمي لرصد زيادة الأعمال الصادر عن جامعة لندن، وكلية بابسون: يعمل التقرير على تصنيف الدول - 34 دولة للعام 2004- حسب تطور زيادة الأعمال لديها ومدى دعمها لتلك الأنشطة. نسخة عربية.

### 3. تنافسية الاقتصاد الجزائري

#### 1.3 الوضعية الاقتصادية للجزائر:

ميز الاقتصاد الجزائري في سنوات قبل 2014 بانتعاشه نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لكن بفعل الأزمة النفطية عرفت السنوات الأخيرة عدة مشاكل على مختلف التوازن المالية، ويمكن تبين الملاح العامة للاقتصاد الجزائري كما يلي (بنك الجزائر):

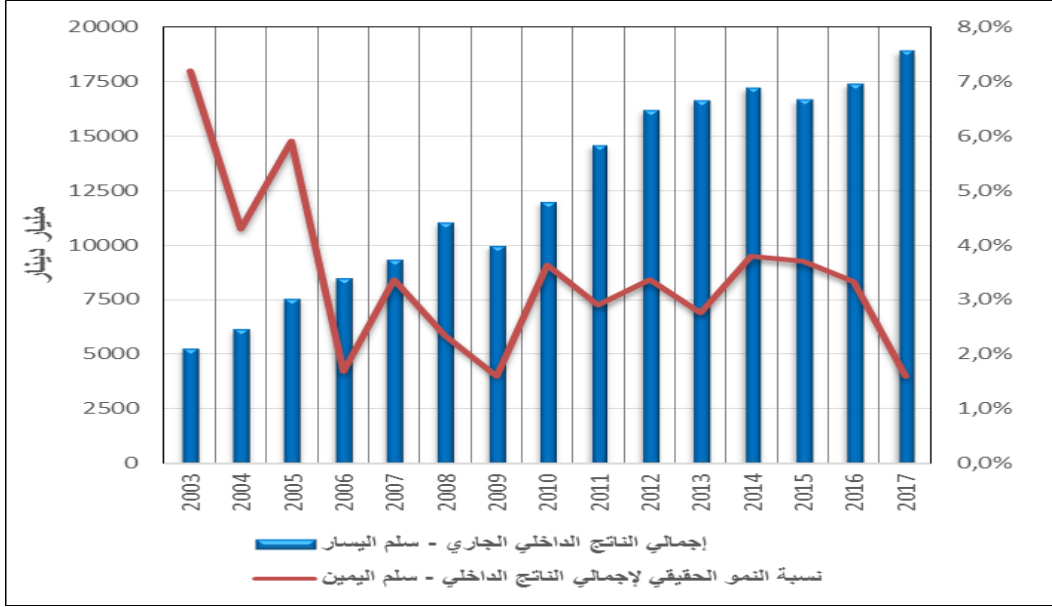
#### أ. اداء الاقتصاد الكلي:

يعرف أداء النشاط الاقتصادي تباطؤ ملحوظ، من خلال تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي، بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات. فمثلا يُقدّر إجمالي الناتج الداخلي خلال سنة 2017

ب 18906,6 مليار دينار؛ ولم يكن نموه من حيث الحجم إلّا ب 1,6 ٪، مقابل 3,3 ٪ في 2016. في حين، خارج المحروقات، اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي 0,3 نقطة مئوية ليبلغ 2,6 ٪، مقابل 2,3 ٪ في 2016.

فيما يخص التشغيل، لم يُصَحَب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسّن في نسبة البطالة، التي ارتفعت إلى 11,7 ٪ من القوى العاملة، أي ما يعادل 1,44 مليون عاطل عن العمل، مقابل 10,5 ٪ في 2016 وبالمثل، ارتفعت نسبة البطالة سنة 2017 عند الشباب إلى 28,3 ٪، مقابل 26,7 ٪ في 2016.

شكل رقم (01): تطور اجمالي الناتج الداخلي 2003-2017



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 14.

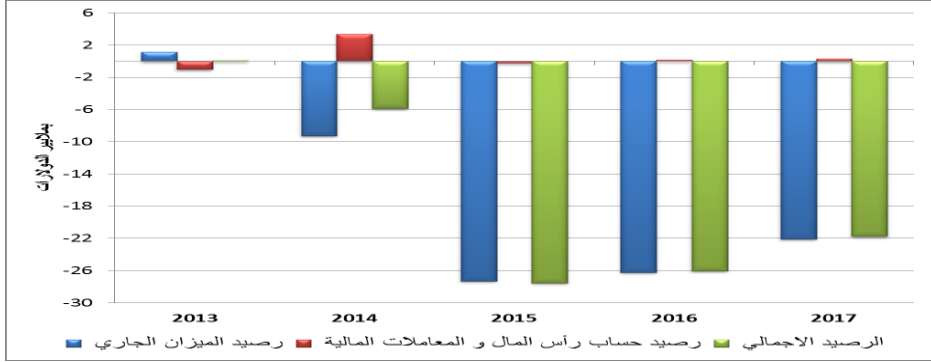
#### ب. ميزان المدفوعات:

يعرف رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجز متواصلا ابتداء من سنة 2015 بعد أكثر من خمسة عشر عامًا من الفائض. في حين، تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017 بالغاً 21,85 مليار دولار (مقابل 26.22 مليار دولار، سنة 2016 و 27.29 مليار دولار، سنة 2015).

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات 12.8٪ سنة 2017 مقابل 16.5٪ سنة 2016. وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار.

كما أظهر رصيد حساب المعاملات المالية فائضا في 2017 قدره 97 مليون دولار، في انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016 ( 188 مليون دولار). ويفسر هذا الانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية في 2017 ، من جهة، وبالتراجع في تدفقات الاستثمار المباشر، من جهة أخرى ( 1.21 مليار دولار في 2017 ، مقابل 1.59 مليار دولار في 2016).

شكل رقم (02): تطور ارصدة ميزان المدفوعات 2013-2017



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 46.

### ج. القطاع المالي والمصرفي:

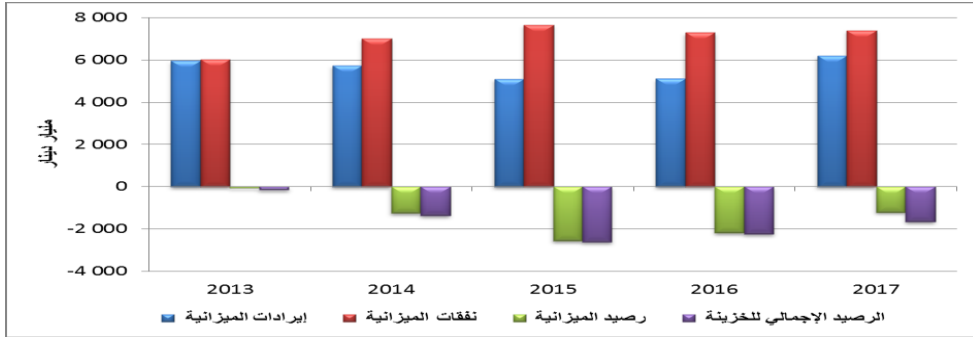
يتشكل النظام المصرفي من تسعة وعشرين مصرفاً ومؤسسة مالية، تتمثل فيما يلي:

- ستة مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر مصرفاً خاصاً، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفاً واحداً برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاث مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين عموميتين؛
- خمس شركات تأجير، من بينها ثلاثة عمومية؛
- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

بصفة عامة تقوم المصارف، بصفتهم وسطاء معتمدين، بجمع الموارد لدى الجمهور وبمنح القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية، مُصدرة من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، وتوفير وسائل الدفع للعملاء وتسييرها. كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحق. من جهته تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية، باستثناء جمع الودائع لدى الجمهور وتوفير وتسيير وسائل الدفع. فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية، على الرغم من هيمنة المصارف العمومية، من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية. في حين، تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساساً، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني.

د. الموازنة العامة: شهدت الموازنة الجزائرية في السنوات الأخيرة بين عجزا متراكما بسبب انخفاض اسعار البترول . وكان في الغالب تمويل العجز الكبير للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، لكن في سنة 2017 تطلّب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية علاوة على آخر اقتطاع من هذا الصندوق الذي بلغ 224 مليار دينار، ليستنفذ الصندوق كلياً، اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

شكل رقم (03): تطور أرصدة الموازنة العامة 2013-2017.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص66.

#### هـ. احتياطات الصرف والمديونية الخارجية:

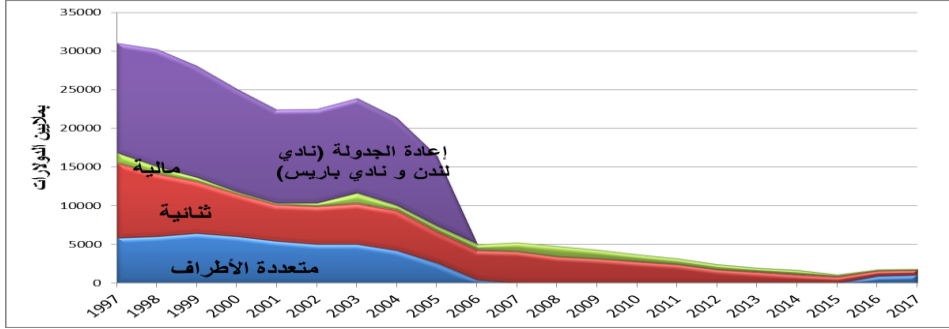
أدت العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 والعجز الأقل حدّة المسجل في 2017 ، إلى تراجع حاد لاحتياطات الرسمية للصرف ( باستثناء الذهب). فانتقلت الاحتياطات من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ، ثم إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016 وانتهت عند 97.33 في نهاية 2017.

مع ذلك، لا يزال مستوى احتياطات الصرف معتبرا، مُمثلا ما يقارب 20 شهرا من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضاً تاريخياً (1.12٪ من إجمالي الناتج الداخلي).

وعرف إجمالي الدين الخارجي، انخفاضا مستمرا منذ سنة 2006 أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قائمه. وقد سجل في سنة 2015 أدنى مستوى له ( 3.02 مليار دولار)،

في سنة 2017 ، سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.99 مليار دولار، بما في ذلك 1.529 مليار دولار كدين عام خارجي، مقابل 3.85 مليار دولار في نهاية 2016 ( بما في ذلك 1.372 مليار دولار كدين عام).

شكل رقم (04): تطور المديونية الخارجية طويلة ومتوسطة الأجل 1997-2017



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 50.

وكخلاصة نقول ان الاقتصاد الجزائري يتميز بـ:

- هيمنة قطاع المحروقات: بمساهمة تفوق 40% من الناتج الداخلي الخام، و65% من إيرادات الخزينة، و97% من الصادرات؛
- تتميز القطاعات خارج المحروقات بضعف تنافسيتها وقلة تنوعها، حيث عرفت بعض لقطاعات نسبة نمو سالبة؛
- تأثير واضح لمساهمة القطاع العمومي في الاقتصاد بنسبة حوالي 50% من الناتج الداخلي الخام و75% من الانتاج الصناعي. خاصة في قطاع المحروقات والاتصال والنقل والقطاع المالي؛
- يتميز القطاع المالي بعدم تلبيةه لحجم الادخار المتوفر، وعد تمتع بعنصر تمويل الاستثمارات المجدية اقتصاديا؛
- يشهد قطاع الفلاحة اصلاحات كبيرة كللت بظهور بعض الجوانب الإيجابية فيه، إذ أصبح يساهم بنسبة 9% من الناتج الداخلي الخام.

### 2.3 ترتيب تنافسية الجزائر وفق تقرير التنافسية العربية للمنتدى الاقتصادي العالمي:

نحاول في هذه النقطة استعراض ترتيب تنافسية الجزائر وفق تقرير التنافسية العربية للمنتدى الاقتصادي العالمي فقط دون التطرق للتقارير الأخرى، والتي هي كثيرة كما قلنا سابقا. ويقيس تقرير سنة 2017-2018 على نحو مماثل لإصدارات تقرير التنافسية العالمية السابقة القدرة التنافسية للدول من خلال 12 عاملاً أو محوراً أو مرتكزاً رئيسياً **Pillars of competitiveness** تتناول جوانب أساسية في الإقتصاد الجزئي والكلي لتحديد القدرة التنافسية للدول وترتيبها سنوياً (137 دولة لعام 2017-2018).

وتصنف العوامل المحددة 12 للقدرة التنافسية إلى ثلاثة مجموعات وفقاً لمرحلة التنمية. وتستند منهجية مقياس التنافسية العالمي إلى تصنيف الدول وفق هذه المجموعات الثلاثة وهي (التنافسية العالمية):

المتطلبات الأساسية وتضم أربعة عوامل وهي: المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي.

2. معززات الكفاءة وتضم ستة عوامل وهي: التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع وكفاءة سوق العمل وتطوير الأسواق المالية واستخدام التقنيات الحديثة وحجم السوق.

3. عوامل الابتكار والتطوير وتضم عاملين وهما: تطور قطاع الأعمال والابتكار. ويضم كل هامل من العوامل السابقة عدداً من المؤشرات تتراوح بين 4-21 مؤشراً ويبلغ العدد الكلي لجميع المؤشرات 114 مؤشراً .

وحلّت الجزائر في المرتبة 86 في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017-2018 ، و تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012:

جدول رقم (01): تقرير التنافسية العالمي 2017 - 2018: الدول العربية المشمولة في التقرير

| عوامل التنافسية     | الإمارات | قطر      | السعودية | البحرين   | الكويت    | عمان      | الأردن    | المغرب    | الجزائر   | تونس      | مصر       | لبنان     |
|---------------------|----------|----------|----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| الترتيب العالمي     | 17 : 5.3 | 25 : 5.1 | 30 : 4.8 | 44 : 4.5  | 52 : 4.4  | 62 : 4.3  | 65 : 4.3  | 71 : 4.2  | 86 : 4.1  | 95 : 3.9  | 100 : 3.9 | 105 : 3.8 |
| المتطلبات الأساسية  | 7 : 6.0  | 12 : 5.9 | 32 : 5.3 | 40 : 5.1  | 55 : 4.9  | 38 : 5.1  | 73 : 4.6  | 57 : 4.8  | 82 : 4.4  | 84 : 4.4  | 106 : 4.0 | 119 : 3.5 |
| المؤسسات            | 5 : 5.9  | 10 : 5.6 | 26 : 5.0 | 23 : 5.0  | 50 : 4.0  | 28 : 5.0  | 36 : 4.5  | 49 : 4.2  | 88 : 3.6  | 80 : 3.8  | 64 : 3.9  | 124 : 3.2 |
| البنية التحتية      | 5 : 6.3  | 13 : 5.8 | 29 : 5.2 | 33 : 5.1  | 64 : 4.3  | 36 : 4.9  | 58 : 4.3  | 54 : 4.4  | 93 : 3.6  | 82 : 3.8  | 71 : 4.1  | 113 : 2.8 |
| الاقتصاد الكلي      | 28 : 5.6 | 20 : 5.9 | 58 : 4.9 | 108 : 4.0 | 30 : 5.6  | 66 : 4.7  | 115 : 3.8 | 55 : 4.9  | 71 : 4.6  | 109 : 3.9 | 132 : 2.6 | 133 : 2.5 |
| الصحة والتعليم      | 33 : 6.3 | 34 : 6.2 | 51 : 6.0 | 37 : 6.2  | 83 : 5.6  | 63 : 5.9  | 80 : 5.6  | 81 : 5.6  | 71 : 5.8  | 58 : 6.0  | 87 : 5.5  | 72 : 5.8  |
| معززات الكفاءة      | 17 : 5.2 | 25 : 4.9 | 33 : 4.7 | 36 : 4.6  | 73 : 4.1  | 66 : 4.2  | 67 : 4.2  | 85 : 3.9  | 102 : 3.7 | 99 : 3.7  | 87 : 3.9  | 76 : 4.1  |
| التعليم العالي      | 36 : 5.0 | 37 : 5.0 | 43 : 4.9 | 39 : 5.0  | 95 : 3.9  | 71 : 4.4  | 63 : 4.5  | 101 : 3.6 | 92 : 4.0  | 82 : 4.1  | 100 : 3.6 | 74 : 4.3  |
| كفاءة السوق         | 3 : 5.6  | 15 : 5.2 | 42 : 4.6 | 23 : 5.0  | 89 : 4.2  | 47 : 4.5  | 51 : 4.5  | 58 : 4.4  | 129 : 3.6 | 112 : 4.0 | 90 : 4.1  | 61 : 4.4  |
| سوق العمل           | 11 : 5.2 | 19 : 4.9 | 80 : 4.1 | 37 : 4.6  | 119 : 3.6 | 122 : 3.5 | 90 : 4.0  | 120 : 3.6 | 133 : 3.3 | 135 : 3.1 | 134 : 3.2 | 109 : 3.7 |
| الأسواق المالية     | 24 : 4.8 | 25 : 4.7 | 56 : 4.2 | 46 : 4.3  | 62 : 4.1  | 54 : 4.2  | 70 : 4.0  | 72 : 3.9  | 125 : 3.1 | 110 : 3.4 | 77 : 3.9  | 76 : 3.9  |
| استخدام التكنولوجيا | 24 : 5.8 | 34 : 5.4 | 44 : 4.9 | 31 : 5.6  | 68 : 4.3  | 59 : 4.5  | 67 : 4.3  | 82 : 3.8  | 98 : 3.4  | 85 : 3.7  | 94 : 3.5  | 64 : 4.4  |
| حجم السوق           | 29 : 4.9 | 51 : 4.4 | 15 : 5.4 | 90 : 3.3  | 50 : 4.4  | 62 : 4.1  | 76 : 3.6  | 53 : 4.3  | 36 : 4.8  | 69 : 3.9  | 25 : 5.1  | 75 : 3.6  |
| الابتكار            | 20 : 4.9 | 22 : 4.9 | 40 : 4.1 | 43 : 4.0  | 86 : 3.5  | 70 : 3.6  | 45 : 4.0  | 74 : 3.6  | 118 : 3.1 | 97 : 3.4  | 101 : 3.4 | 52 : 3.8  |
| تطوير بيئة الأعمال  | 13 : 5.3 | 22 : 5.0 | 34 : 4.5 | 36 : 4.5  | 70 : 4.0  | 72 : 4.0  | 48 : 4.3  | 69 : 4.0  | 122 : 3.3 | 98 : 3.7  | 84 : 3.8  | 52 : 4.2  |
| البحث والتطوير      | 25 : 4.6 | 21 : 4.7 | 40 : 3.7 | 45 : 3.6  | 103 : 3.0 | 76 : 3.3  | 46 : 3.6  | 94 : 3.1  | 104 : 2.9 | 99 : 3.1  | 109 : 2.9 | 58 : 3.4  |

المصدر: بناء على تقرير التنافسية العالمية 2017-2018.

وتفصيل تلك العوامل في الجزائر يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(02): ترتيب تنافسية الجزائر حسب مؤشر التكنولوجيا وعوامله الفرعية

| المؤشر                                            | الرتبة |
|---------------------------------------------------|--------|
| أولاً: مؤشر المتطلبات الأساسية ( 4.40 نقطة)       | 82     |
| 1. المؤسسات ( 3.63 نقطة)                          | 88     |
| 2. البنية التحتية ( 3.56)                         | 93     |
| 3. بيئة الاقتصاد الكلي ( 4.63 نقطة)               | 71     |
| 4. الصحة والتعليم الابتدائي ( 5.77 نقطة)          | 71     |
| ثانياً: مؤشر معززات الكفاءة ( 3.68 نقطة)          | 102    |
| 5. التعليم العالي والتدريب ( 3.95 نقطة)           | 92     |
| 6. كفاءة سوق السلع ( 3.64)                        | 129    |
| 7. كفاءة سوق العمل ( 3.27 نقطة)                   | 133    |
| 8. تطوير الأسواق المالية ( 3.06 نقطة)             | 125    |
| 9. استخدام التقنيات الحديثة ( 3.36 نقطة)          | 98     |
| 10. حجم السوق ( 4.78 نقطة)                        | 36     |
| ثالثاً: مؤشر عوامل الابتكار والتطوير ( 3.13 نقطة) | 118    |
| 11. تطور قطاع الأعمال ( 3.32 نقطة)                | 122    |
| 12. الابتكار ( 2.94 نقطة)                         | 104    |
| المؤشر الكلي ( 4.07 نقطة)                         | 86     |

المصدر: <http://www3.weforum.org/docs/GlobalCompetitivenessReport2017-2018/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf> 15/03/2019

ومن خلال الجدول، وبعض التفاصيل الموجودة في التقرير، يتبين أن للاقتصاد الجزائري بعض نقاط القوة التي يتميز بها كنسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالمياً) ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً).

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال المتحقين بالمدارس ( المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ المتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً).

كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً).

غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالمياً)، ونوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالمياً)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمياً).

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالمياً).

أما فيما يتعلق بالمسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاءة الإدارة العمومية. وحل مشكل الولوج للتمويل في المرتبة الثالثة. غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسسات بحيث حل في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوحي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر. وكخلاصة عن نتائج التقارير الدولية، نقول أن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه القدرة على منافسة الدول، خاصة الأوروبية منها، في ظل المعطيات الحالية، ولهذا لا بد من السعي الحثيث على انجاز خطط وتدابير تعزز القدرة التنافسية للجزائر ومؤسساتها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في النقطة الموالية.

#### 4. سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

لتحقيق قدرة تنافسية للاقتصاد الجزائري لا بد من تبني الاستراتيجية المناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل المؤسسات إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمالة، ورأس المال، والمواد الخام، والطاقة، والمعرفة، ...) بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة، وبالتالي فإن من شأن المؤسسات العاملة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تتمتع بكفاءة عالية أن تكون رائدة في المنافسة. نحاول في هذه النقطة الوقوف على أهم السياسات لتحريك القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ثم التعرض لما يسمى بنظرية العنقود كمدخل لتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية.

##### 1.4 سياسات تطوير محركات القدرة التنافسية:

تتمثل محركات القدرة التنافسية لأي دولة في العناصر التالية:

هيكل القطاع الصناعي، مهارات القوة العاملة وأساليب العمل، بيئة الأعمال، الثقافة الاجتماعية والقدرات التكنولوجية المحلية.

ومدى كفاءة هذه العوامل من شأنه أن يحدد مدى تنافسية منتجات الدول في الأسواق الدولية. ومن ثم تصبح هدف السياسات الاقتصادية الجزائرية هو الوصول بمحركات القدرة التنافسية إلى المستوى الذي تصبح فيه المؤسسات جاهزة لتنافس دولياً.

وعليه وللوصول إلى ذلك يجب وضع إطار استراتيجي وطني للسياسات، يقو بوضوح جملة من التدابير الخاصة بالسياسات الخاصة تكون متكاملة ومتعددة الأبعاد ويتم تنفيذه في وقت واحد، وذلك لتحقيق المهم الرئيسية التالية:

- التأكد من توافر الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والوصول على إمكانياتها التنافسية، خاصة: وجود هيكل متكامل يتسم بالنشاط والديناميكية، قاعدة متينة للقدرات التكنولوجية المحلية مهارات عمالية ذات مستوى عالي، قوة عمل متعلمة ذات سلوكيات إيجابية وبيئة أعمال مشجعة تتميز القواعد والاجراءات فيها بالبساطة والشفافية؛
  - وضع الحدود التي يمكن لرجال الصناعة في نطاقها ، السعي بأنشطتهم وتحقيق طموحاتهم. ويجب أن تستهدف وضع إطار قانوني يتسم بالشفافية والقدرة على التنبؤ مع تحديد الحقوق والواجبات في كافة العمليات والاجراءات المتعلقة بالصناعة؛
  - التأكد من ان الإطار القانوني والمؤسساتي والأدوات اللازمة للوصول إلى بيئة أعمال مشجعة قائمة ومستقرة وتعمل بكفاءة؛
  - يجب تنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحديث الوضع الحالي للصناعة، بالتوازي مع التغيرات الجذرية في البنية الأساسية الصناعية بالكامل.
- وكما تمت الإشارة إليه فيما سبق، يجب التركيز على أهم محددات القدرة التنافسية والمتمثلة في:

التحكم في تكاليف الانتاج: وينبغي إزاء ذلك التركيز على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي في الغالب تحتاج إلى مستلزمات انتاج منخفضة نسبيا، والتركيز على المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى مستلزمات الانتاج متوفرة محليا. هذا إلى جانب ضرورة تركيز الصناعات المعتمدة على مدخلات الانتاج المستوردة على تلبية حاجات السوق المحلي عند إنشائها نظرا لأن مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية تكون ضعيفة.

جودة الانتاج: بحيث يجب اعتماد المؤسسات الجزائرية على مواصفات معتمدة دوليا، ويجب إيلاء الاهتمام بمستوى جودة ونوعية المنتجات، من خلال تشجيع المؤسسات على الحصول على شهادة الإيزو كمرحلة أولى في طريق اعتماد وتطبيق مفهوم تسيير الجودة الشاملة التي تعتبر أكثر شمولاً من الإيزو.

الاهتمام بالبحث والتطوير وتكنولوجيا الانتاج: فينبغي التركيز على تشجيع أعمال البحث والتطوير لتحقيق التميز النوعي للمنتجات الجزائرية، وذلك من خلال اعتماد آلية مناسبة لزيادة الانفاق على البحث والتطوير، وكذلك توجيه المؤسسات من خلال برامج إعلامية مكثفة بأهمية البحث العلمي لغايات تطوير نوعية المنتج ومواصفاته، لإضافة إلى تنفيذ سياسة وطنية محكمة للعلوم والتكنولوجيا.

الاهتمام بعنصر التسويق: وهنا من الضروري تبني المفهوم الحديث للتسويق، والعمل على توفير نظام معلوماتي للتسويق وإعداد الدراسات التسويقية والاهتمام بأنشطة الترويج في الأسواق

الخارجية من خلال تفعيل الوكالات المختصة في هذا الشأن او مراكز ترقية الصادرات، أو من خلال الغرف التجارية الموجودة في مختلف الدول.

**دور الحكومة:** وذلك من خلال إعداد سياسة اقتصادية تهدف إلى مساعدة جميع القطاعات للتغلب على مشكلاتها وتصويب أوضاعها والنهوض بقدرتها التنافسية بتحسين أدائها، وذلك مثلا بالتوسع في تقسيم الصناعات إلى عناقيد كما سنرى لاحقا. والنظر إلى الأنشطة المساندة لتلك الصناعات كالتمويل والبنية التحتية وتدريب القوى العاملة والبحث والتطوير والمواصفات والنوعية. وبصورة عامة يمكن ان نجمل أهم الخطط والسياسات التي تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري فيما يلي (زغلول والهزيمة، 1999):

**العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واحتذاب الاستثمارات الأجنبية:** وذلك من خلال وضع إطار تشريعي ملائم ، يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الاعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنمية واستثمارية واضحة ومحددة، وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة ووضع الاطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها.

**الحرص على إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة:** وذلك من خلال تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجية، وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة مختلف الميادين والاسراع في تنفيذها وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الانتاج والاستثمار والتصدير، بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة.

**مواصلة اصلاح السياسة النقدية:** وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي، الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية. ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي، وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة والإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية. والعمل على تأهيل النظام البنكي من خلال رفع مستوى كفاءته وتطوير عملياته وتنظيم التعامل في السوق النقدي.

**تطوير السوق المالية الجزائرية:** وذلك للأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخارات الوطنية وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها. ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية، من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب ويتفق مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة التعامل بالأوراق المالية.

**تطوير سوق العمل الجزائري:** إذ يشكل تطوير سوق العمل أحد الركائز الأساسية لتحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره، وتمكنه من مواكبة المرحلة القادمة، تبدأ من وضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة الجزائرية، فضلا عن التوسع النوعي والكيفي في برامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالي وبما يتلاءم مع سوق العمل.

**تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية:** وذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات البنية التحتية، ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها، هذا بالإضافة إلى تطوير وتفعيل الأطار التشريعي والتنظيمي لخدمات البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها لما للدور الهام التي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية.

**الاهتمام والسعي على تطوير العلوم والتكنولوجيا:** وهذا نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الانتاج وتعظيمه ورفع مستوى الانتاجية، ويكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز والمؤسسات التي تعنى بالعلوم والتكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية ورعايتها وتطويرها، وتبني سياسة تكنولوجية موائمة في انشطة القطاعات التنموية ورفع مردوديتها وإدامتها بهدف زيادة القدرة الانتاجية للصناعات الوطنية.

**تطوير الأطار التشريعي والمؤسسي:** ويعتبر تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية أحد الاجراءات الهامة لانطلاقة تنمية فعالة وتحسن الانتاجية والقدرة التنافسية ومواكبة متطلبات تحرير وعودة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية. ويكون ذلك من خلال المراجعة الشاملة لحزمة التشريعات والقوانين الاقتصادية: كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، او مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

**المواصلة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية:** وذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية. والاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافقة التقنية والبرمجيات والتكوين والتدريب وإدارة الجودة الشاملة ومعايير نظام المعلومات. والاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة . ومحاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء والفعالية في التنفيذ والشفافية والوضوح في الاعلام.

## 2.4 نظرية العنقود The cluster مدخل لتعزيز التنافسية:

يتلائم مفهوم العنقود مع مبدأ التنافسية، حيث من شأن النظر إلى الصناعة كعنقود، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في

الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، سواءً من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي.

فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. ولتحديد طبيعة العلاقات بين الصناعات الداعمة والمرتبطة والصناعة الرئيسة- فيما إذا كانت قوية أو ضعيفة أو بحاجة إلى تحسين- يتم الاستعانة بخريطة العنقود. حيث نتوصل من خلالها إلى بيان المدخلات الصناعية وطريقة أو طرق التصنيع والصناعات المساندة والمرتبطة بالصناعة الرئيسة والتي هي مدار البحث. كما تساعد في بيان العلاقات بين هذه العناصر، إذ كلما ازداد التفاعل بين عناصر الصناعة دلت الخريطة على أن هذه الصناعة قادرة على بناء ميزة تنافسية عالية. كما ويتجاوز مفهوم خريطة العنقود فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمربط غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

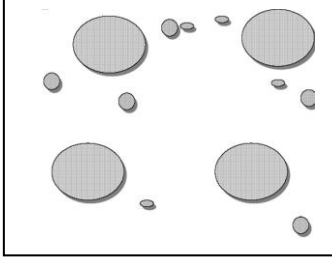
وربما كان أحد أهم عوامل نجاح العناقيد في كونها تكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلف أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. حيث أنه وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسة على التطور والمنافسة عالمياً.

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقاً قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً (مثال ذلك العنقود المحتمل للتقانة الحيوية في العديد من مناطق العالم شاملاً كل من النشاطات المتعلقة بالصيدلة، البيولوجيا، والكيمياء) وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفزها للانتقال إلى عنقود ناضج.

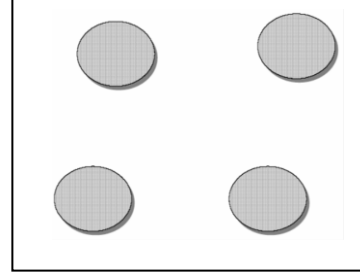
ويذكر أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) (مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات في Silicon Valley) حيث تعتمد درجة تركيز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها (المعهد العربي للتخطيط، صفحة 08).

ويتم تشكيل العناقيد في الصناعة وفق المراحل المبينة في الشكل التالي:

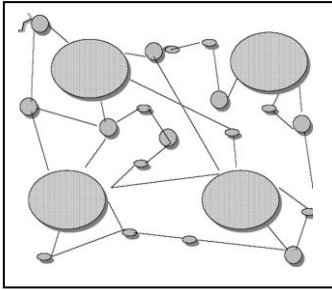
شكل رقم (05): مراحل تشكيل العناقيد



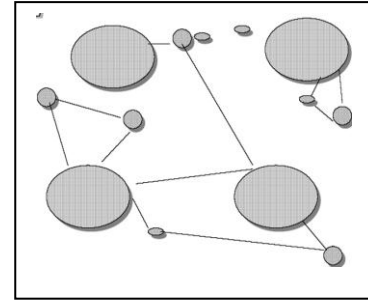
المرحلة 02: العناقيد الناشئة



المرحلة 01: ما قبل العنقود



المرحلة 04: العنقود المتكامل



المرحلة 03: توسع العنقود

المصدر: الفريق الوطني للتنافسية، " التنافسية والتجارب الناجحة في الأسواق العالمية"، عمان

2001/04/24.

بعدما كانت الصناعات عبارة عن قطاعات منفصلة عن بعضها في المرحلة 01، تبدأ تتشكل مؤسسات صغيرة في محاولة تزويد تلك الصناعات بمدخلات الانتاج في المرحلة 02. في المرحلة 03 ترتبط تلك المؤسسات بالصناعات وتكون العنصر الداعم لها عن طريق التعاون والتكامل العمودي معها وفي المرحلة 04 ترتبط هذه المؤسسات اكبر في ما بينها عن طريق التكامل الأفقي وتصبح المزود

الأساسي للصناعات بالمنتجات ومختلف الخدمات، وبالتالي تقل التكاليف وتصبح الصناعة لها مركز تنافسي قوي.

##### 5. خاتمة:

تعتبر تنافسية الدول صورة عاكسة للنمو والتنمية الاقتصادية والازدهار. فعلى كل دولة ، خاصة في ظل عمليات الانفتاح على الأسواق الدولية وتحرير التجارة الخارجية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أن تسعى إلى تعزيز قدرتها التنافسية، وأن تطور من إنتاجية مؤسساتها حتى تتمكن من الصمود ومواجهة السيل من البضائع التي ستغزو أسواقها. والجزائر مطلوب منها أكثر من ذي قبل القيام باصلاحات وتدابير قصد تطوير قدرتها التنافسية.

ويمكن حصر أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- التنافسية هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام، ولقياس التنافسية هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة؛
- بالرغم من الاصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين ، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيد عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية. وهذه بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية؛
- ولتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة. وبالاهتمام بعنصر البحث والتطوير والقيام بعمليات تسويق عبر مختلف المناطق؛
- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسياتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

- وفي الأخير لنجاح تلك الخطط والسياسات المعززة للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، يجب من وجود إرادة جماعية تتقاسمها كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص وكل المجتمع المدني، وضرورة جودة ثقافة مبنية على فكرة البناء والتشييد لا التهديم والتخريب.

## 6. قائمة المراجع:

1. Richard Baron. (2006). Compétitivité et politique climatique. les notes de l'Idri. 13, (11).
2. إسماعيل زغلول، و محمد الهزيمة. (1999). سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني. القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية.
3. التنافسية العالمية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2018,09 03، من العالم العربي في ميزان العالمية: <http://alamarabi.com>
4. المعهد العربي للتخطيط. (بلا تاريخ). التنافسية وتحرية الأردن. تاريخ الاسترداد 2018,08 20، من المعهد العربي للتخطيط: <http://www.arab-api.org>
5. بنك الجزائر. (بلا تاريخ). التقارير السنوية.
6. توفيق الصادق علي. (1999). القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
7. طارق نويرة. (2002). دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر. 04-06. الكويت.
- فريق التنافسية. (بلا تاريخ). مفهوم التنافسية. تاريخ الاسترداد 2018,09 02، من وزارة التخطيط والتعاون الدولي [http://www.competitiveness.gov.jo/arabic/competitiveness\\_concept.php](http://www.competitiveness.gov.jo/arabic/competitiveness_concept.php)الأردن:
- محمد عدنان وديع. (2003,12). الفترة التنافسية وقياسها. سلسلة جسر التنمية، 04-22.